

Distr.: General
16 June 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والستون
البنود ١٠ و ١٠٨ و ١١٤ و ١٢٠ من جدول الأعمال
تقرير لجنة بناء السلام
تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية
تعزيز منظومة الأمم المتحدة

تقرير مرحلي للأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء التراع

أولا - مقدمة

١ - في عام ٢٠٠٩، قدمت تقريرتي عن "بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء التراع" (A/63/881-S/2009/304) إلى مجلس الأمن والجمعية العامة. وبينت فيه كيف يمكن أن تدعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الجهود الوطنية المبذولة لضمان تحقيق سلام مستدام بسرعة وفعالية أكبر، في مجالات منها التنسيق وآليات الاستفادة من القدرات المدنية والتمويل. وقد طلب إلى مجلس الأمن في بيانه الرئاسي الذي أصدره بعد ذلك، تقديم تقرير في غضون إثني عشر شهرا عما أحرز من تقدم في استيفاء برنامج العمل الواردة في ذلك التقرير، مع مراعاة وجهات النظر التي قدمتها اللجنة. ووفقا لذلك، وفي أعقاب مشاورات أجريت مع لجنة بناء السلام في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٠، أقدم هذا التقرير إلى مجلس الأمن والجمعية العامة.

٢ - لم تنخفض حدة التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي منذ صدور تقريرتي

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٠.



الأخير. وفي واقع الأمر فإن جدول الأعمال الحالي لمجلس الأمن يعكس مداها وعمقها، من تيمور - ليشتي إلى سيراليون أو نيبال حيث ينصب التركيز على توطيد التقدم المحرز نحو تحقيق سلام دائم ومنع حدوث انتكاسة نحو النزاع، وإلى جمهورية الكونغو الديمقراطية أو تشاد حيث تواجه عمليات حفظ السلام التي تدعم بصورة مباشرة جهود بناء السلام المتواصلة، تحديات فريدة في نوعها. وحتى في حالات البلدان المتنوعة، من قبيل حالة هايتي فيما بعد الزلزال، أو السودان في أعقاب الاستفتاء المنتظر، حيث تشكل تلبية الاحتياجات الإنسانية الماسة أو ضمان الاستقرار أشد المطالب إلحاحا، يظل التحدي الأساسي الذي نواجهه على المدى البعيد هو بناء سلام مستدام.

٣ - بناء على ذلك، فإنني أرحب بما توليه الدول الأعضاء من تركيز متعاظم على الحاجة إلى كفالة استدامة ما يبذله المجتمع الدولي من جهود من أجل بناء السلام. وإنني أشاطر الدول الأعضاء عزمها الذي أعربت عنه بوضوح في المناقشات التي جرت في مجلس الأمن مؤخرا بشأن بناء السلام وبشأن الانتقال من مرحلة حفظ السلام، لتقديم دعم أكثر فعالية لما تبذله البلدان في مرحلة ما بعد النزاع من جهود لتحقيق نقلة حاسمة نحو السلام الدائم. إن الأعمال التحضيرية لقمة مجموعة الثمانية الذي سيعقد في عام ٢٠١٠ وتقرير التنمية في العالم لعام ٢٠١١ للبنك الدولي تبين على حد سواء الأهمية التي يعلقها المجتمع الدولي على منع العنف وبناء سلام مستدام.

٤ - يشكل بناء السلام، في المقام الأول، تحديا ومسؤولية على الصعيد الوطني، غير أن للمجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة، دورا حاسما يضطلع به في دعم البرامج الوطنية. فيجب أن تأتي استجابتنا في شكل جهود جماعية نشارك فيها جميع أعمدة الأمم المتحدة - جهود السلام والأمن وحقوق الإنسان والجهود الإنمائية والإنسانية، مشاركة كاملة، في دعم تكوين رؤية مشتركة. ويجب أن تكون المعايير الدولية، بما فيها معايير حقوق الإنسان أساسا لجهود المجتمع الدولي في هذا الصدد. لقد حدد تقرير الأخير خطة عمل طموحة دعت إلى وجود قيادة أقوى ووضع استراتيجيات وتخطيط أكثر فعالية، وتعزيز ما تقوم به من تنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، وقدرتنا على الأداء وآليات استغلال القدرات المدنية على نحو يمكن التنبؤ به، وجعل مشاركة الأمم المتحدة - البنك الدولي أكثر إنتاجية في النهوض بالملكية الوطنية، وتعزيز تنمية القدرات الوطنية وتحسين تمويل بناء السلام. وعلى نطاق هذه الخطة الواسعة، اتخذنا خطوات نحو تعزيز استجابة الأمم المتحدة مع دعوتنا من أجل تحقيق استجابة أبكر وأكثر اتساقا من جانب المجتمع الدولي الأوسع نطاقا.

٥ - لقد أحرز تقدم في مجالات عدة، منها القيادة والقدرة المدنية والتمويل وزيادة الاتساق على نطاق المنظومة غير أن الطريق أمامنا لا يزال طويلا. فالتغيرات الاستراتيجية والإدارية المطلوبة في المقر لتمكين الأمم المتحدة من أداء مهامها على نحو أكثر فعالية ستستغرق أكثر من عام لتتحول إلى أثر فعلي على أرض الواقع. وفي بعض المجالات، من قبيل إمكانية التنبؤ بالاستجابة وتنمية القدرات الوطنية، هناك حاجة إلى بذل جهود كبيرة مع شركائنا الدوليين ومن جانبهم، بما في ذلك الجهات المتعددة الأطراف الأخرى كالمؤسسات المالية الدولية والدول الأعضاء، والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، للتوصل إلى اتفاق بشأن كيفية العمل معا لمواجهة التحديات المتواصلة. ولا شك في أن ما سنحققه من أثر في البلدان سيكون أعظم لو عُزز باستجابة أكثر اتساقا من جانب المجتمع الدولي.

٦ - لقد أتاحت الأحداث التي مرت في العام الماضي فرصا عديدة لتنفيذ خطة العمل هذه سواء في الحالات القطرية التي تتراوح بين تلك التي تعقب انتهاء النزاع مباشرة، ومراحل توطيد السلام على المدى البعيد والفترات الانتقالية فيما بينها. ويتضمن هذا التقرير المرحلي أمثلة من تجاربنا المستقاة من هذه السياقات المتنوعة لأنها جميعا تعطي دروسا مفيدة في معالجة تلك الفترات التي تعقب انتهاء النزاع مباشرة.

٧ - لقد كان من شأن الدعم الذي أبدته الدول الأعضاء لتقرير في العام المنصرم أن ولد زحما كبيرا صوب تنفيذ خطة عملي، وأعرب لها عن امتناني لذلك. إن الدول الأعضاء جهات فاعلة رئيسية في بناء السلام وتشارك جميعا في تحمل المسؤولية من نجاح هذا المسعى. ولذلك فإنني اعتمد عليها في أن تقوم بدورها في ما نضطلع به من جهود مشتركة - لا برصد الموارد فحسب، بل وبمشاركة متسقة وثابتة ومستمرة في جميع منتديات بناء السلام المختلفة.

ثانيا - فعالية القيادة والتنسيق والمساءلة

٨ - تمثل أحد العناصر الأساسية في برنامج العمل الوارد في تقرير السابقي وجود أفرقة قيادية لدى الأمم المتحدة في الميدان تتسم بمزيد من القوة والفعالية وتحظى بدعم أفضل. فتحديد أفراد لديهم المعرفة والخبرة المطلوبة ونشرهم في الحالات التي تعقب انتهاء النزاع أو الأزمات أمر لا يزال يشكل تحديا كبيرا. وأنا أرى أن العمل على نشر كفاءات قيادية ملائمة في أقرب وقت تقتضيه الحالة ووجود أفرقة قيادية أقدم تعمل بفعالية وتخضع للمساءلة أمر ذو أولوية.

٩ - لقد بذلت جهود على مدى السنة الماضية في تحسين المساعدة المقدمة في ردم الثغرات القائمة في مجال القيادة في البعثات الميدانية. فقد تم على نحو أكثر منهجية نشر مديرين من ذوي الخبرة في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة في غضون مهلة وجيزة ولفترات قصيرة، لردم هذه الثغرات. ومن الأمثلة الفعالة التي يمكن مشاهدتها في هذا الصدد إيفاد قيادة مؤقتة إلى البعثات في هايتي والصومال وتشاد وكوت ديفوار وأفغانستان. ففي هايتي، هذا البلد الهش المعرض للزلاعات، الذي شهد زلزالا مدمرا أودى بحياة ممثلي الخاص ونائب الممثل الخاص ومفوض الشرطة وكثيرين من الموظفين الرئيسيين، أوفدت على الفور اثنين من كبار المسؤولين لديّ ملء الفراغ الذي حدث، تدعمهما أفرقة من الموظفين الأكفاء. وسوف نواصل الاستفادة من هذه الحالات والتعلم منها بزيادة عدد الأفراد الذين يتمتعون بمجموعة من المهارات والخبرات اللازمة والذين يمكن الاستعانة بهم للاضطلاع بهذه المهام المؤقتة.

١٠ - إن خبرتنا في هايتي تبين أيضا أهمية تدعيم القادة بأفرقة من الخبراء المجهرين والمدربين على النحو المطلوب. فقد قامت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني بصورة مشتركة بنشر أفرقة متعددة التخصصات لديها خبرة في تخطيط حفظ السلام ودعم البعثات، بمن فيهم موظفون سابقون في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ممن لديهم معرفة وخبرات قيمة على الصعيد المحلي. كذلك قامت وكالات الأمم المتحدة على وجه السرعة بنشر موظفين من ذوي الخبرات ذات الصلة، ومنهم خبراء أقدم، وذلك لدعم عملية تقييم الاحتياجات عقب وقوع الكارثة. وإنني أكرر طلبي إلى الدول الأعضاء بأن تدعم مبادرتي الرامية إلى إنشاء وتدريب أفرقة موحدة من الخبراء من جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة، وذلك لدعم القادة الأقدم الذي تم نشرهم في الفترة التي أعقبت النزاع مباشرة، في الأوضاع الهشة الأخرى. وهذا أمر حيوي لوضع استراتيجيات متسقة لبناء السلام منذ البداية.

١١ - ولدعم هذه الجهود الرامية إلى نشر القيادات الصحيحة، تم وضع آلية على مستويات إدارية عليا في المقر للمساعدة في جعل الأفرقة القيادية في الميدان، في بيئات متكاملة، تعمل بفعالية وتحل المشاكل في الحالات التي لا تستطيع حلها فيها. ومن شأن هذا النهج الجماعي أن يمكن المقر من تحسين معالجة المسائل التي يواجهها ممثلو الأمم المتحدة الأقدم وتعزيز إنشاء أفرقة موحدة وفعالة في الميدان.

١٢ - ولتعزيز مساءلة كبار المديرين، قمت بتوسيع نطاق تطبيق ”الاتفاق مع الإدارات العليا“ ليشمل القادة في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وقد جرت مواءمة الاتفاق الميداني باتفاق الإدارات العليا في المقر لتحقيق الاتساق في تقييم أداء القيادات على نطاق المنظومة. وفي الوقت ذاته فقد وضع اتفاق الميدان حصيصا لضمان ملاءمته

للأوضاع في الميدان، ولتحسين التساوق بين القيادات في البعثات والمقر لدعم تنفيذ الولايات. وسيكون جميع المديرين الأقدم في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة قد أنجزوا الاتفاقات المتعلقة بهم بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٠.

١٣ - في تقريره الأخير، أشرت إلى أن وجود قيادة أقوى وأكثر فعالية في الميدان يتطلب تحسين التوجيه والدعم المقدم من المقر. وفي هذا الصدد قدم الفريق التوجيهي المتكامل، الذي يشمل الجهات الفاعلة في مجالات السلام والأمن، والشؤون الإنسانية، والتنمية على نطاق المنظومة توجيهات جديدة وحدا أدنى من المعايير لفرق العمل في المقر المكلفة بتقديم توجيهات متساوقة في مجال السياسات لأغراض توطيد السلام في ١٨ بلدا توجد في كل بعثة وفريق قطري تابع للأمم المتحدة. وتضم فرق العمل هذه في الوقت الحاضر زملاء ميدانيين ويمكنها أن تعمل بوصفها محركات هامة في تنفيذ نهج متماسك للأمم المتحدة في أثناء الفترات أو مراحل الانتقال العصبية. وتجتمع هذه الفرق بصورة منتظمة على مستوى المديرين أو الرتبة الرئيسية للاستجابة للأزمات أو لوضع خطط للاستراتيجيات المقبلة.

١٤ - وقد اتخذنا أيضا إجراءات لتحسين ما يقدمه المقر من دعم للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، مركزين بوجه خاص على البلدان التي تواجه تحديات سياسية معقدة والتي لا يوجد فيها بعثة مقيمة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة أو بعثة سياسية. وقد اجتمع ممثلو مقر الأمم المتحدة والمنسقون المقيمون في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ لمناقشة الطريقة التي يمكن بها أن تقدم الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة المساعدة للنظرء الوطنيين لإدارة التحديات الناشئة أو معالجتها، وطبيعة الدعم الذي تحتاج إليه من المقر للقيام بذلك. وبناء على ذلك، تبذل حاليا جهود من أجل تعزيز التعاون بين مقر الأمم المتحدة والأفرقة القطرية وتشمل ذلك إقامة اتصالات أكثر منهجية وتقديم مساعدة عملية وخبرات تقنية وتدريب متطور لموظفي المقر والميدان.

١٥ - وقد طُبّق هذا النهج الجديد في غينيا، على سبيل المثال، حيث عملت الأمم المتحدة عن كثب مع شركاء إقليميين ودوليين لدعم العودة الشاملة والسلمية للنظام الدستوري في أعقاب استيلاء القوات المسلحة على السلطة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وقد تم تعزيز مكتب المنسق المقيم بخبرات في مجالات الوساطة والتخطيط الاستراتيجي، والاتصالات الخارجية والدعوة والمساعدة الانتخابية وتنفيذ المشاريع. وأعيدت برمجة مخصصات من صندوق بناء السلام لدعم الإطار الانتقالي المتفق عليه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، بما في ذلك توفير التمويل لتقييم قطاع الأمن المشترك بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة مع تمويل إضافي لدعم جهود الوساطة المبذولة بقيادة

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي يضطلع بها الرئيس بليز كومباوري، رئيس بوركينا فاسو. ويتولى مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان فتح مكتب قطري في غينيا لمساعدة الحكومة على معالجة الأسباب الأساسية للعنف وعدم الاستقرار. إن منظومة الأمم المتحدة هي في الوقت الحاضر في وضع أفضل لدعم غينيا في معالجة أولويات المرحلة الانتقالية.

١٦ - وعلى غرار ذلك، تلقى المنسق المقيم في هندوراس، في أعقاب الانقلاب الذي حدث في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، دعماً إضافياً من المقرر. وأوفدت بعثة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية لمساعدة الفريق القطري في استعراض وتكييف برنامجه في شؤون الحكومة. وشارك مسؤول أقدم في إدارة الشؤون السياسية في زيارة رفيعة المستوى إلى هندوراس نظمته منظمة الدول الأمريكية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ لتسهيل الحوار بين الأطراف، وتم الآن إيفاد مستشار ليقدم الدعم لعملية المصالحة والحوار الوطني.

١٧ - وأحرز أيضاً تقدماً في تعزيز قدرات المنسقين المقيمين في مجالي التحليل والتخطيط. وأنشئت آلية لتمويل فريق أساسي من الخبراء يمكن إيفاده إلى مكاتب المنسقين المقيمين انطلاقاً من عمليات الإيفاد المؤقتة، وهو ما يكفل من ثم استمرارية الدعم. وقد أوفد خبراء إلى سبعة بلدان حتى الآن، منها نيبال وغينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى.

ثالثاً - التقييم والتخطيط والاستراتيجية

١٨ - في تقريره الأخير، أكدت على أن تعمل الأمم المتحدة على تحسين قدرتها على الاتفاق حول مجموعة هامة من الأولويات وتنفيذها فيما يتعلق بالأوضاع التي تعقب حالات النزاع مباشرة. وتشمل مجالات الأولوية هذه التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان، بحيث تعكس الطابع المترابط والمتآزر لهذه المجالات على نحو ما كررت الدول الأعضاء التشديد عليه في وثائق عدة منها الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وفي العام الماضي، أحرزنا تقدماً ملحوظاً في وضع استراتيجيات متكاملة لتوطيد السلام. غير أن الاهتمام المبكر وتعزيز قدرات التخطيط أمر ضروري لتحقيق الهدف المحدد في تقريره السابق: وهو الاتفاق على وجه السرعة بشأن إتباع نهج مشترك في الفترات التي تعقب انتهاء النزاع مباشرة. ويضيف التحدي المتمثل في الحفاظ على هامش إنساني في هذه الحالات إلى التعقيدات التي تتسم بها عملية تنسيق استجابة محددة.

١٩ - ويدعم الجهود المبذولة في هذا المجال المبادئ التوجيهية المعتمدة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لعملية التخطيط المتكاملة للبعثات وهي مبادئ إلزامية في ثمانية عشر موقعا فيها بعثات وأفرقة قطرية تابعة للأمم المتحدة^(١). إن هذه المبادئ التوجيهية، تسندها المجموعة الكاملة من الجهات الفاعلة العاملة في مجالات السلام والأمن والشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان والتنمية داخل منظومة الأمم المتحدة، تحدد المعايير لعمليات وضع الاستراتيجيات والتخطيط على مستوى المقر والميدان. وهي تتضمن تغييرين أساسيين يكملان برنامج العمل الذي قدمته وهما: أولا، ضرورة أن تشرف الأفرقة القيادية العليا على عمليات التكامل وتوجهها بصورة مباشرة بهدف تحسين ما تضطلع به الأمم المتحدة من جهود جماعية لبناء السلام؛ وثانيا، وضع أطر استراتيجية متكاملة لتوطيد السلام تعزز المساءلة المشتركة عن طريق إناطة أدوار ومسؤوليات بأفراد الوكالات والبعثة. وفي ليبريا، يستخدم ممثلي الخاص خطط عمل تنفيذية مفصلة يتم إعدادها ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية/الأطر الاستراتيجية المتكاملة معا من أجل تحديد الثغرات في الموارد ورصد معدلات الإنجاز. وكان من شأن آخر عملية استخدمت فيها الأطر الاستراتيجية المتكاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث كانت الأدوار والمسؤوليات محددة بوضوح إلى حد بعيد، أن يسرت الاتفاق بشأن طريقة تنفيذ الأنشطة الاستراتيجية المختلفة. إن عمليات الأطر الاستراتيجية المتكاملة الأولى هذه تكشف أيضا التحدي الملازم لعملية إعداد أطر مشتركة تجمع بين البعثات ووكالات الأمم المتحدة، على تنوع مصادر ميزانيتها ودورات التخطيط لديها - ومن ثم كفاءة تأمين موارد مالية كافية وفي الوقت المناسب للأولويات الرئيسية.

٢٠ - تشير الدروس المبكرة التي استفيد منها في عمليات الانتقال وإعادة التنظيم التي جرت في مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن إنشاء بعثة الأمم المتحدة في نيبال، إلى عدم كفاية ترتيبات التمويل لهذا النوع من البعثات السياسية الخاصة في الميدان. فالافتقار إلى سلطة للدخول في التزامات قبل إسناد الولاية وإلى الوصول إلى موارد يمكن التنبؤ بها وكافيه كان معناه ضرورة اتخاذ ترتيبات مخصصة لتنفيذ تلك العمليات المعقدة، وهو ما يولد عقبات كبيرة أمام إنشاء البعثات الجديدة وتحقيق تكاملها مع البعثات الأخرى وتنفيذ ولاياتها على نحو سلس وفي الوقت المناسب. فهناك حاجة ماسة إلى معالجة هذا الأمر، وخاصة لأن مجلس الأمن يعتمد بصورة متزايدة على هذه البعثات لدعم العمليات السياسية

(١) الأرض الفلسطينية المحتلة، أفغانستان، بوروندي، تشاد، تيمور - ليشتي، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، السودان، سيراليون، الصومال، العراق، غينيا - بيساو، كوت ديفوار، كوسوفو، لبنان، ليبريا، نيبال، هايتي.

وعمليات توطيد السلام البالغة الأهمية، بما في ذلك حماية الاستثمارات في حفظ السلام. وإني أنوي تقديم مقترحات إلى الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة بشأن معالجة هذه الثغرة الجوهرية في قدرتنا الجماعية على تثبيت هذه البعثات بنجاح في الميدان.

٢١ - في تقرير الأخير شجعت كبار ممثلي في البلدان على تنظيم اجتماعات مع الجهات الفاعلة ذات الصلة في الفترات التي تعقب انتهاء التراع مباشرة ووضع خطط استراتيجية وخطط عمل في وقت مبكر لمعالجة الأولويات الوطنية العاجلة. وقد حاولنا، على مدى العام المنصرم، تطبيق هذا النهج في البلدان التي تمر بأزمات مختلفة. ففي غينيا، استطاعت الأمم المتحدة استخدام موارد صندوق بناء السلام للبدء في اعتماد نهج مشترك لبناء السلام: لوضع خطة استراتيجية قصيرة الأجل تركز على دعم العملية السياسية، والاحتياجات الإنسانية، وإصلاح قطاع الأمن وحقوق الإنسان، وللاستجابة، من خلال خطة الأولويات لصندوق بناء السلام، للاحتياجات الناشئة، بما في ذلك تقديم المساعدة إلى ضحايا العنف الجنسي وتعزيز القدرة على منع العنف الجنسي في المستقبل.

٢٢ - في أوائل عام ٢٠٠٩، أظهرت استجابة الأمم المتحدة لاتفاق جيبوتي للسلام وتولي رئيس جديد للجمهورية في الصومال قدرتها على القيام، على وجه السرعة، بوضع خطة عمل محددة أولوياتها وتكلفتها، بالاشتراك مع البنك الدولي نظرا لتوافر تنسيق فعال بين المنسق المقيم والقيادة العليا في البعثة وكذلك مع الدول الأعضاء. غير أن الصعوبات التي ووجهت فيما بعد في اجتذاب أموال جديدة من أجل تنفيذ الأولويات المحددة، أكدت أهمية استعداد الدول الأعضاء لإبداء المرونة والقدرة، على تحمل المخاطر في حالات طارئة مماثلة.

٢٣ - عقب حدوث أزمة، تنشأ حاجة إلى استجابة فورية من جانب الأمم المتحدة بشأن عدة أمور منها مستقبل البرمجة في الأمم المتحدة، بل وقبل أن يتسنى وضع استراتيجية في وقت مبكر، كما هو الحال، مثلا، بعد الانقلابين اللذين حدثا في هندوراس ومدغشقر. لقد قمت بوضع سياسة لإنشاء فريق عمل مشترك بين الإدارات في غضون ٢٤ ساعة من بدء حدوث تغيير غير دستوري في أي حكومة، وذلك بهدف تحديد استجابتنا الاستراتيجية لإزاء ذلك. وعلى الرغم من الطابع العاجل في هذه الأمور، لا بد من أن تكون القرارات المتخذة جماعية يشترك فيه المقر والميدان لتعكس تفهما لاحتياجات البلد المعني وقدرات الأمم المتحدة والحيز المتاح للعمل.

٢٤ - ويجب أن يُسند التخطيط في المقر بهياكل مقابلة في الميدان. فبعد زلزال هايتي، فعلى الرغم من الصعوبات التي ووجهت في بداية الأمر في تنسيق استجابة على نطاق المنظومة، عملت بعثة الأمم المتحدة في هايتي والفريق القطري معا للاضطلاع بعملية تخطيط استراتيجي

متكامل كانت بمثابة استعراض سريع لولاية البعثة. ويشكل هذا العمل أساسا أوليا لوضع إطار استراتيجي متكامل ينبغي أن يواءم مع عملية التخطيط الناشئة على الصعيد الوطني. وفي حين ينبغي أن يكون هدفنا هو دعم عمليات تخطيط تتولى البلدان شؤون تنفيذها بنفسها، فقد شاهدنا في هاتي مدى صعوبة أن تتولى البلدان حقيقة زمام أمورها بنفسها عندما تتعرض قدراتها الوطنية للدمار. وفي هذه الحالات، علينا أن نتحاشى الوقوع في فخ تحويل قدر كبير من القدرة الوطنية نحو عملية التخطيط في وقت مبكر جدا، بحيث تحرم الحكومة من قدرات هي بحاجة إليها لتضطلع بمسؤولياتها الأساسية.

٢٥ - إن إجراء تحليلات شاملة للتزاعات أمر حيوي لتحديد أشد أولويات بناء السلام إلحاحا. وقد اعتمد كل من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والبنك الدولي والمفوضية الأوروبية منهجية تقدير الاحتياجات بعد انتهاء النزاعات، وهي أداة بالغة الأهمية لحشد صفوف المجتمع الدولي حول أولويات مشتركة لتكون بمثابة منهجية عامة ومشتركة. وبذلت جهود لتوسيع نطاق هذه الشراكة لتشمل مؤسسات إقليمية أخرى، كمصرف التنمية الأفريقي. ويجري حاليا وضع قائمة خبراء وبرامج لتدريبهم، وذلك من أجل تقديم دعم لعمليات تقدير الاحتياجات بعد انتهاء النزاعات يكون أفضل تنسيقا وتوقيتا وقابلية للتنبؤ.

رابعا - تنمية القدرات الوطنية

٢٦ - في تقريره الأخير أكدت على تنمية القدرات الوطنية من حيث كونها حجر الزاوية في جميع جهود السلام. فتوافر قيادة وطنية أمر حاسم في هذا الصدد لأن من شأن هذه القيادة أن تمكن الجهات الفاعلة على الصعيد الوطني من تحديد الأولويات وإشراك الشركاء الدوليين في تقديم الدعم من أجل تكوين رؤية مشتركة. وتنمية القدرات على الصعيد دون الوطني والمحلي أمر أساسي أيضا. أما قدرات المرأة على المشاركة في صنع القرارات أو المساهمة في عملية الإنعاش الاقتصادي، وهي قدرات كثيرا ما تتعرض للإهمال، فهي بحاجة إلى اهتمام خاص.

٢٧ - لتحقيق هذه الأهداف الطموحة، لا بد من بذل المزيد من الجهود لتعميم تنمية القدرات الوطنية باعتبارها أولوية على نطاق المنظومة ولإدماج الأنشطة المضطلع بها على المدى القصير في الاستراتيجيات المعتمدة لبناء السلام على المدى الطويل. على سبيل المثال، قدمت اليونيسيف في نيبال، بتمويل من صندوق بناء السلام، الدعم لبرامج مجتمعية تساعد الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة، بإدماجهم مجددا في مجتمعاتهم. وبالإضافة إلى تقديم المساعدة لأكثر من ١٠ ٠٠٠ طفل منذ عام ٢٠٠٩، منهم ٣٩ في المائة من الفتيات، يقدم

الدعم أيضا للهيكل المجتمعية، بما فيها ١٩٥ مدرسة، وهو ما يسهم في تطوير القدرات المحلية على الحيلولة دون تجدد النزاعات.

٢٨ - ولكن لا بد من تعميم هذه النهج منذ البداية. ففي ليبيريا، في فترة ما بعد انتهاء النزاع مباشرة، حاولت الأمم المتحدة والبنك الدولي في بداية الأمر معالجة النقص الواسع النطاق في القدرات الوطنية بأن قاما بتزويد المكاتب الحكومية الهامة بخبراء تقنيين، كثير منهم كانوا من المغتربين الليبريين. وعلى الرغم من أن هذه الانتدابات كانت ضرورية وناجحة إلى حد كبير، فإن الغرض منها لا يكون دائما هو بناء القدرات المحلية. ولم يتم سد الفجوة الناجمة في هذا الصدد إلا في الوقت الحاضر، من خلال استراتيجية وضعت مؤخرا لتطوير القدرات، وهي استراتيجية سيتولى رصدها مكتب حكومي دائم معني بتنمية القدرات.

٢٩ - يستند الاستعراض الدولي للطاقة المدنية الجاري حاليا إلى فرضية قائمة على أن نشر خبراء دوليين ينبغي دائما أن يكون على أساس تقييم القدرات الموجودة على الصعيد المحلي والإقليمي، وأن يوجه نحو دعم جهود تنمية القدرات الوطنية. على سبيل المثال، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي في أفغانستان الدعم للدائرة العامة الأفغانية لبناء القدرات، وهو ما أتاح للمدربين من أفغانستان والمنطقة، بما في ذلك كبار موظفي الخدمة المدنية من الهند، أن يعملوا جنبا إلى جنب مع ٢٢ وزارة أفغانية من أجل تنفيذ الإصلاح المؤسسي.

٣٠ - ويجري حاليا تنفيذ مبادرات مختلفة لتحسين أدوات الأمم المتحدة ونهجها الرامية إلى تعزيز القدرات الوطنية بعد انتهاء النزاع. وتقوم فرقة عمل مشتركة بين الوكالات لإصلاح قطاع الأمن بوضع إرشادات عملية ذات منحى ميداني بشأن المجالات ذات الأولوية في هذا الصدد، بما في ذلك دعم الملكية الوطنية والتنسيق الدولي لعمليات إصلاح قطاع الأمن. وهناك قائمة من المتخصصين في مجال إصلاح قطاع الأمن متاحة الآن لأغراض عمليات النشر على المدى القصير. وتتولى إدارة عمليات حفظ السلام وضع إرشادات لموظفي الشؤون المدنية بشأن تعزيز قدرات السلطات المحلية ودعم الملكية الوطنية. ويجري حاليا توسيع نطاق مجموعة أدوات تقييم الاحتياجات في فترة ما بعد انتهاء النزاع لتساعد في إجراء تقييمات للقدرات وتحديد أولويات تنمية القدرات التي تدمج الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية لعملية الإنعاش. ويجري البرنامج الإنمائي اختبارا وتكييفا لعملية تقييمه للقدرات وبرمجتها ونهج قياسها، وذلك لجعل منهجية تنمية قدرات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أكثر قابلية للتطبيق في حالات ما بعد انتهاء النزاع.

٣١ - ولا تزال هناك فجوة خطيرة في القدرات الوطنية المطلوبة لضمان تحقيق انتقال مستقر من النزاع إلى السلام الدائم والتنمية المستدامة: عدم قدرة الجهات الفاعلة على الصعيد الوطني وعلى مستوى المجتمعات المحلية لإدارة أو حل التوترات الجديدة أو المتكررة التي قد يؤدي إلى تجديد النزاع. وقد سارعت الأمم المتحدة وتيرة عملها لمعالجة هذه الفجوة، بوضع برامج إرشادية وتدريبية لتعزيز القدرات الوطنية في إدارة النزاع، بدءاً من الحفاظ على الموارد الطبيعية وانتهاء بتنفيذ اتفاقات السلام. وتكرس مكونات الشؤون المدنية في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة اهتماماً متزايداً لتعزيز القدرات الوطنية على إدارة النزاعات بين المجتمعات المحلية، بالاعتماد على القدرات المحلية الموجودة. وفي ليبيريا، يجمع فريق برنامج الدعم القطري المشترك بين الوجود المحلي للشؤون المدنية والخبرة البرنامجية لخمسة وكالات تابعة للأمم المتحدة لدعم عملية إدارة المقاطعات المحلية في جميع أنحاء ليبيريا. وفي دارفور، دعمت الأمم المتحدة الدور الفريد الذي تضطلع به الإدارة المحلية في حل النزاعات المجتمعية وعززت إمكانيات الوصول إلى العدالة وتسوية المنازعات من خلال خمسة عشر مركزاً للمساعدة القانونية في جميع أنحاء السودان. وفي نيبال، عملت الأمم المتحدة على استباق التوترات خلال الانتخابات عن طريق تقييم المناطق المعرضة للخطر في وقت مبكر ونشر الأفرقة المعنية بالشؤون المدنية هناك. واستباقاً للاستفتاء الذي سينظم في جنوب السودان، يجري نشر متطوعين وطنيين تابعين للأمم المتحدة لمساعدة المجتمعات المحلية على التوصل إلى اتفاقات دائمة بشأن الأرض والمياه وعلى تسوية التوترات المحلية قبل أن تتحول إلى أعمال عنف. وفي بوروندي، قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتنفيذ مشروع صندوق بناء السلام من أجل تعزيز قدرات اللجنة الوطنية للأراضي وغيرها من الأصول. وقد توصل هذا المشروع إلى حل أكثر من ٢٠٠٠ قضية نزاع على الأرض، الأمر الذي أدى إلى زيادة كبيرة في عدد اللاجئين العائدين من جمهورية تنزانيا المتحدة، الذين كانت النزاعات على الأراضي مصدر قلق كبير لديهم.

خامساً - المرأة وبناء السلام

٣٢ - أكد تقرير الصادر العام الماضي على الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود المتضافرة من أجل تلبية احتياجات المرأة في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، وزيادة فرصها في المشاركة في صنع القرار وتحقيق الانتعاش الاقتصادي. وبناء على طلب مجلس الأمن، فإنني أعدُّ تقريراً سيضع برنامج عمل يتعين تنفيذه ورصده باعتباره جزءاً أصيلاً من هذه الخطة الأوسع نطاقاً لبناء السلام. وستتناول التوصيات الواردة في ذلك التقرير تعزيز دور المرأة في عمليات الوساطة؛ وكفالة أن يكون لدى عمليات الأمم المتحدة ما يكفي من الموظفين للمعالجة

الفعالة لأولويات المرأة في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع؛ وتعزيز مشاركة المرأة في السياسة وفي المناصب التي تشغل بالانتخاب؛ وزيادة مستوى التمويل، المكرس لتعزيز تمكين المرأة، في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع.

٣٣ - وأحرز في غضون ذلك تقدم جيد باتجاه تتبع المخصصات المتعلقة بالشؤون الجنسانية في الأموال المجمعة التي تديرها الأمم المتحدة. واستُحدث مؤشر جنساني في المبادئ التوجيهية المنقحة لصندوق بناء السلام. ويعتزم الصندوق، الذي خصص حتى تاريخه ١٣ في المائة من نفقاته لمشاريع تستهدف المنتفعات والنهوض بالمساواة بين الجنسين، زيادة المخصصات بقدر كبير في ذلك المجال. ويقيم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاليا جميع مخرجات المشاريع استنادا إلى مساهمتها المتوقعة في مجال المساواة بين الجنسين. ويرجح التحليل الأولي أنه من بين ٨٢٠ ٥ مشروعا، يتوقع أن تقدم نسبة ٢٢,٣ في المائة (تمثل ٣١ في المائة من الميزانية) مساهمة هامة في مجال المساواة بين الجنسين. واستحدث مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مؤشرا جنسانيا تجريبيًا في زمبابوي وجمهورية الكونغو الديمقراطية واليمن وإثيوبيا، على أن يبدأ تنفيذه في عام ٢٠١٠. وستختبر منظمة الأمم المتحدة للطفولة أيضا مؤشرا جنسانيا في مواقع مختلفة عام ٢٠١٠. وتبين تلك المشاريع التجريبية أن المؤشر لا يساعد على تتبع نفقات الشؤون الجنسانية فحسب، بل يحسّن أيضا من تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المشاريع، ويساعد في مجال الدعوة إلى زيادة التمويل.

سادسا - الدعم الدولي القابل للتنبؤ: استجابة فعالة من الأمم المتحدة

٣٤ - شددت في تقريرها الأخير على أن تكفل الجهود الوطنية والدولية في بداية فترة ما بعد انتهاء النزاع دعما قابلا للتنبؤ في المجالات الأساسية ذات الأولوية لبناء السلام، وهي: السلامة والأمن الأساسيان؛ والدعم المقدم للعمليات السياسية؛ وتوفير الخدمات الأساسية؛ واستعادة المهام الحكومية الأساسية؛ وإعادة تنشيط الاقتصاد. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية على سبيل المثال، حيث أطلقت الحكومة في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ خطة لتحقيق الاستقرار وإعادة البناء في المناطق المتضررة من النزاع في شرقي البلد، اختار الشركاء الوطنيون والدوليون مواءمة الاستراتيجية القائمة للأمم المتحدة لتكون الآلية الأساسية للمساعدة الدولية. وثُقت الاستراتيجية لتركز على الأمن، والعمليات السياسية، واستعادة سلطة الدولة، واستدامة العودة وإعادة الإدماج، مع التركيز على مكافحة العنف الجنسي بشكل شامل لقطاعات عدة. ومما يساعد على بناء الأمن والاستقرار تقديم الدعم لإصلاح القطاع الأمني وقطاع العدل والإصلاحات، وكذلك الجهود الرامية إلى تهيئة أسباب المعيشة وتعزيز الإنتاجية الزراعية. وتساعد الجهود المنسقة التي يبذلها برنامج الأغذية العالمي ومنظمة

الأمم المتحدة للطفولة على إعادة إدماج الأطفال الجنود من خلال برامج الإلحاق بالمدارس، والتغذية، والحماية.

٣٥ - وأحرز بعض التقدم نحو كفالة الدعم القابل للتنبؤ في تلك المجالات الأساسية، ولكن لا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله. وهناك ترتيبات قائمة بالفعل في الأمم المتحدة لإنجاز استجابة أكثر قابلية للتنبؤ في مجالات المساعدة في ميدان سيادة القانون؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وإصلاح القطاع الأمني؛ والإجراءات المتعلقة بالألغام؛ والوساطة؛ والمساعدة الانتخابية. ويجري استعراض تلك الترتيبات على مستوى كبار المسؤولين، وقد اكتمل بالفعل استعراض الإجراءات المتعلقة بالألغام والوساطة.

٣٦ - وفي بعض المجالات، مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والوساطة، والإجراءات المتعلقة بالألغام، والدعم الانتخابي، تتسم السياسة الداخلية والمبادئ التوجيهية وتقسيم العمل فيما بين الكيانات التابعة للأمم المتحدة بالإعداد الجيد نسبياً. وبناء على الممارسة الجيدة التي تتبعها جهة التنسيق المعنية بالدعم الانتخابي والتابعة للأمم المتحدة، يتعين أن تعمل جهات التنسيق المعنية بكل مجال من المجالات المواضيعية باعتبارها مقدم خدمات لمنظومة الأمم المتحدة، على أن توفر لها الموارد المناسبة، وباعتبارها مصدراً للمعارف المقارنة والخبرات المتخصصة، بما في ذلك القدرات الدائمة وقوائم الخبراء التي يمكن أن تستفيد منها منظومة الأمم المتحدة بكاملها، والسلطات الوطنية والمنظمات الإقليمية، والعناصر الفاعلة في المجتمع المدني، وغيرها. فعلى سبيل المثال، يركز استعراض الترتيبات المتعلقة بالوساطة على تعزيز الدور الذي تضطلع به وحدة دعم الوساطة التابعة لإدارة الشؤون السياسية باعتبارها مقدم خدمات على الصعيد العالمي، حيث قدمت دعماً تنفيذياً لثلاث وعشرين عملية من عمليات السلام ودعماً في مجال بناء القدرات لعناصر وطنية فاعلة وللأمم المتحدة ومنظمات إقليمية.

٣٧ - ولكن حتى في المجالات التي تتسم بدرجة معقولة من الوضوح الداخلي، فإننا نواجه عقبات أخرى في إمكانية التنبؤ والفعالية على الأرض، مثل عدم وجود تمويل يتسم بقابلية التنبؤ والمرونة والكفاية؛ أو وجود إجراءات خاصة بالموارد البشرية تعرقل المرونة والنشر السريع؛ أو نقص القدرات المتخصصة القابلة للنشر؛ أو صعوبة التنسيق بين العناصر الفاعلة المتعددة غير التابعة للأمم المتحدة. وفضلاً عن ذلك، فإن السياسة الداخلية بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام لا توفر دائماً سلطة التنسيق الكافية لكفالة الإنجاز السريع والقابل للتنبؤ والفعال في بيئات ما بعد انتهاء النزاع التي تتسم بالتعقيد. وسوف تظل قيد الاستعراض من جانب الشركاء في العمليات المتعلقة بالألغام المشتركة بين الوكالات. وفيما يتصل بترع

السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فإن تقسيم العمل على نحو واضح فيما بين العناصر الفاعلة في عمليات حفظ السلام لا يحظى بنفس الرسوخ بعد في البعثات المتكاملة لبناء السلام.

٣٨ - وفي حالة المساعدة الانتخابية، فإن الآلية المنشأة حديثاً للتنسيق المشترك بين الوكالات بشأن المساعدة الانتخابية المقدمة من الأمم المتحدة، والمذكرة التوجيهية المنقحة التي تبين أدوار ومسؤوليات كل من إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قد ساعدتا على زيادة توضيح الأدوار والمسؤوليات، ولكن لا بد من عمل المزيد. ونظراً لما يرتبط بالأنشطة الانتخابية الصادر بها تكليف من مجلس الأمن من تعقيد وتكلفة وتغطية إعلامية، فإن الدور الرائد لجهة التنسيق التابعة للأمم المتحدة يحتاج إلى المزيد من الترسخ. وفضلاً عن ذلك، فإن تنوع العناصر الفاعلة خارج الأمم المتحدة يشكل تحدياً تنسيقياً أوسع نطاقاً، ولا سيما في تحويل الترتيبات الواضحة في المقرر إلى أنشطة في الميدان. وأوصي بأن يقوم مجلس الأمن، عند تكليفه الأمم المتحدة بتقديم المساعدة الانتخابية، بتكليفها أيضاً بمساعدة السلطات المعنية في البلد المضيف على تنسيق الجهود.

٣٩ - وفي المجالات التي لا تزال تجرى فيها استعراضات للترتيبات القائمة، مثل إصلاح القطاع الأمني وسيادة القانون، تركز الاستعراضات على الأدوار والمسؤوليات الشاملة وكذلك على مواجهة التحديات المتعلقة بالقدرات والإنجاز على الصعيد القطري. ورغم وجود أمثلة ناجحة على المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون على الأرض، في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وهابتي مثلاً، فإن الجهود المبذولة لكفالة الإنجاز القابل للتنبؤ في المجالات الرئيسية لبناء السلام لا يزال يعرقلها عدم وجود قدرات الخبراء القابلة للنشر السريع، وعدم كفاية التمويل من الجهات المانحة وما تتطلبه من تنسيق، والعدد الكبير من مصادر التمويل التي لا تكفل الدعم المستمر والمنسق لجميع العناصر الحيوية الفاعلة. وفي هذا الصدد، أطلب إلى الدول الأعضاء أن تقدم الدعم إلى مجمل الدور التنسيق الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجالات بناء السلام الأساسية، عند وجود تكليف بها، على الصعيد القطري. فتتسيق الجهود المتفاوتة دعماً لاستراتيجية مملوكة وطنياً يعد شرطاً مسبقاً لكفالة إحراز تقدم دائم في كل من تلك المجالات.

٤٠ - وخلاصة القول أن تحليلنا إلى الآن يبين أن الأدوار والمسؤوليات الواضحة على الصعيد العالمي تعزز إمكانية التنبؤ بالإنجاز، وأن وجود جهة تنسيق لكل مجال من المجالات المواضيعية باعتبارها مورداً للمخططين ولقادة الأمم المتحدة في الميدان يساعد على كفالة تغطية الثغرات. فمن ناحية، تحتاج الأمم المتحدة إلى مرونة عملية استناداً إلى قدراتها ونطاق

وجودها على صعيد الأقطار، ومن ناحية أخرى، من الأهمية بمكان توافر وضوح في المجالات التي لا يتوافر فيها، لا سيما في ما يتعلق بتقديم المساعدة في مجال سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن بطرق من خلال إكمال استعراضات الترتيبات الحالية.

٤١ - وأشارت في تقريرها الأخير إلى بعض المجالات الإضافية التي يلزم فيها تحقيق المزيد من الوضوح وإمكانية التنبؤ. ففي مجال الإدارة العامة، سيُجرى مع البنك الدولي وشركاء آخرين استعراض للخبرات القطرية في ميدان الإدارة العامة في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، تعقبه مبادرات تهدف إلى تعزيز قدرات الأمم المتحدة، بما في ذلك تحسين القوائم الحالية. ومن المساهمات في هذه العملية تقرير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١٠ المعنون "إعادة بناء الإدارة العامة بعد انتهاء النزاع: التحديات والممارسات والدروس المستفادة". وعلى الصعيد الميداني، تعمل عناصر الشؤون المدنية في بعثات حفظ السلام المختلفة على دعم استعادة سلطة الدولة والإدارة المحلية. ففي جنوب السودان على سبيل المثال، تقدم الأمم المتحدة الدعم للعمليات الاستشارية مع المجتمع المدني، ونقل المسؤولين إلى مقاطعاتهم، واستخدام وسائل الإعلام المحلية والوطنية للتعريف بأدوار المؤسسات الحكومية والواجبات المدنية، وتنظيم حلقات عمل عن التربية الوطنية.

٤٢ - ومن أجل دعم التبكير بإيجاد فرص العمل، فإن بعثات حفظ السلام والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة تعمل معا في كوت ديفوار وليبريا وهايتي وغيرها من أجل توفير الوظائف لآلاف الأشخاص، ومن ثم بناء الثقة في عملية السلام. وفي سري لانكا، تساعد منظمة الأمم المتحدة للطفولة على تهيئة أسباب المعيشة للأطفال المرتبطين سابقا بالجماعات المسلحة، ولأسرهم، من خلال التدريب المهني وغير ذلك من المهارات الهامة. ومن أجل اتباع نهج أكثر تنظيما، أعدت فرقة عمل مشتركة بين الوكالات، تقودها منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ورقة عن السياسات ومذكرة للتوجيه التشغيلي بشأن إيجاد فرص العمل وإدراج الدخل وإعادة الإدماج في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. وتهدف إلى المساعدة على تحويل البرامج الطارئة للعمالة إلى استراتيجيات وطنية مستدامة للعمالة، مع إيلاء اهتمام خاص للمرأة والشباب. وسيطلب تنفيذ تلك السياسة في أنحاء المنظومة موارد من أجل إنشاء فريق مكرس لدعم برجة شؤون العمالة في البلدان الخارجة من النزاع؛ وإقامة شراكات أقوى مع الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة ومع البنك الدولي؛ وإقامة تعاون وثيق مع صندوق بناء السلام من أجل إطلاق برامج لإيجاد فرص العمل.

٤٣ - وفيما يتعلق بإعادة إدماج العائدين (المشردين داخليا واللاجئين) في أعقاب النزاع مباشرة، يعمل فريق مشترك بين الوكالات بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب

تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على تصنيف الجهود والثغرات الحالية دعماً لإعادة الإدماج، بهدف الاتفاق على إطار مشترك بين الوكالات لإعادة الإدماج؛ وتعزيز التخطيط والإنجاز الميداني على نحو منسق؛ وتلبية الحاجة إلى تمويل يتسم بحسن التوقيت والكفاءة في المرحلة الانتقالية. فعلى سبيل المثال، يعد التمويل المتواصل ضرورياً لدعم الخدمات الصحية والتعليمية التي تقدمها الوكالات الإنسانية في جنوب السودان، والتي تشكل أهمية حيوية لبناء الاستقرار والتشجيع على عودة من شردتهم النزاع. وأحث الدول الأعضاء على مواصلة دعمها لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى استمرار العودة الطوعية وإعادة الإدماج.

٤٤ - وأود ألقاء الضوء على مجالين يشكّلان مصدر قلق متزايد حيث سيلزم بذل المزيد من الجهود لإنجاز استجابة أكثر فعالية من الأمم المتحدة. أولاً، الموارد الطبيعية. فقد خلصت دراسة أجراها برنامج الأمم المتحدة للبيئة مؤخراً إلى أن ٤٠ في المائة من النزاعات الداخلية على مدى فترة ٦٠ عاماً كانت ترتبط بالأرض والموارد الطبيعية، وأن تلك الصلة تضعف من خطر الانتكاس إلى حالة النزاع في الأعوام الخمسة الأولى. وتُبدل جهود لتوجيه الانتباه مبكراً إلى تلك المخاطر ولتحسين التنسيق فيما بين الوكالات لمواجهتها، بطرق من بينها تعزيز القدرات الوطنية على منع نشوب المنازعات على الأرض والموارد الطبيعية، على النحو المبين في الفقرة ٣١ أعلاه. وتشمل الأمثلة برامج في أفغانستان وتيمور ليشتي والسودان، حيث أظهر التنسيق فيما بين عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة في تناول إدارة الأرض والموارد الطبيعية أهمية اتباع نهج جامع. ومن أجل زيادة الإنجاز على الأرض، أُطلب إلى الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة أن تجعل مسائل تخصيص الموارد الطبيعية وملكيّتها وإمكانية الحصول عليها جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات بناء السلام.

٤٥ - وثانياً، فإن شبكات الجريمة المنظمة والاتجار تشكل خطراً متزايداً على استقرار مؤسسات الدولة وعلى هيكل العدالة والأمن بكامله في البلدان التي تتعافى من نزاعات أو أزمات أخرى. ففي شرق أفريقيا على سبيل المثال، نشأت حلقة مفرغة يسمح فيها ضعف سيادة القانون بانتشار الأنشطة غير المشروعة التي تسيطر عليها الجماعات الإجرامية المنظمة، التي تقوض بدورها بناء السلام والانتعاش في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. وينذر عدم مواجهة تلك التحديات بالانتكاس إلى حالة النزاع وبزعزعة استقرار الدول والمنطقة التي توجد فيها. ويلزم الآن تعزيز النهج الإقليمية، وزيادة التعاون الدولي بقدر كبير، وتقوية التعاون المشترك بين الوكالات. وأرحب بالجهود الرامية إلى دعم تنفيذ خطة عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية من خلال مبادرة ساحل غرب أفريقيا المشتركة بين الوكالات.

٤٦ - ويتمتع البنك الدولي بخبرات كبيرة في مجالات أساسية معينة لبناء السلام، من بينها الإدارة العامة والمالية العامة، وإصلاح الهياكل الأساسية، وإعادة تنشيط الاقتصاد. وتذكر الأمم المتحدة والبنك الدولي على السواء أنه يتعين علينا أن نستهدف تحقيق أقصى قدر من الفعالية لاستجابتنا الجماعية لحالات الأزمات وما بعد الأزمات. ويقر كلانا في هذا الصدد بأن الاستجابة الفعالة تقتضي وجود مساءلة ومزيد من الوضوح بشأن أدوارنا ومسؤولياتنا. وفي الميدان، سيستمر تخصيص الأدوار والمسؤوليات في الاسترشاد بالموارد النسبية والوجود على الأرض ووجهات نظر الحكومة المضيفة. وسيساعد ذلك على تحقيق أقصى قدر من الكفاءة والفعالية والاتساق مع العناصر الفاعلة الأخرى. وعلى نحو ما أكدت في تقريرتي الأخير، فإنني مع ذلك لا زلت أؤمن بأن الثغرات في القدرات على الصعيد العالمي يجب أيضا أن تقيّم على الصعيد العالمي حتى تُبنى القدرات الملائمة وليعرف قادة الأمم المتحدة في الميدان أو العناصر الوطنية الفاعلة لمن يلجأون عند الحاجة إلى موارد أو خبرات محددة.

سابعاً - دعم دولي يمكن التنبؤ به: تعزيز القدرات المدنية

٤٧ - أكدت في تقريرتي الأخير على أن تقديم دعم سريع وفعال إلى البلدان الخارجة من النزاع يتطلب زيادة في القدرة المتوافرة حالياً في الميدان ونشر قدرات مدنية دولية إضافية. وتشكل الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات غير الحكومية مصدراً لهذه القدرات. ويتمثل التحدي في كفالة تنسيق واتساق الجهود التي تبذلها هذه الكيانات لنشر المدنيين؛ وتلبية القدرات للطلب؛ وقيام المجتمع الدولي بمشد القدرات على نحو أكثر فعالية في بلدان الجنوب وفي صفوف النساء. ولذا أوصيت بأن تجري الأمم المتحدة استعراضاً للقدرات المدنية الدولية لتحليل سبل توسيع وتعميق دائرة الخبراء المدنيين المتوافرين لدعم هذه الاحتياجات.

٤٨ - وبدأ الاستعراض برعايتي من خلال مكتب دعم بناء السلام. وأنشأت فريقاً استشارياً رفيع المستوى يرأسه جان ماري غيهينو، وكيل الأمين العام السابق لشؤون حفظ السلام، ويضم اثنين من ممثلي الخاصين من عمليات السلام، والأمين العام المساعد لإدارة الموارد البشرية، وممثلين رفيعي المستوى من الدول الأعضاء والمجتمع المدني. ويجري الاستعراض بالتشاور على نطاق واسع مع جميع الدول المضيفة والدول الأعضاء والمجتمع المدني وموظفي الميدان والمقر في أسرة الأمم المتحدة بأسرها، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والوكالات المانحة وكيانات التعاون التقني.

٤٩ - والهدف العام للاستعراض هو تعزيز توافر القدرات المدنية وإمكانية نشرها وملاءمتها لبناء السلام على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وستنبثق عنه توصيات في مجالات

شتى، بما في ذلك التغييرات اللازمة داخل الأمم المتحدة لكفالة نشر القدرات المدنية بفعالية وكفاءة على نطاق أسرة منظمات الأمم المتحدة، مع إيلاء اهتمام خاص للمساواة بين الجنسين؛ والأطر اللازمة لتحسين الروابط بين الأمم المتحدة والكيانات الإقليمية والدول الأعضاء؛ والأفكار المتعلقة بسبل تعزيز وحشد القدرات المدنية في بلدان الجنوب و صفوف النساء؛ والاستراتيجيات المناسبة لكفالة تسخير نشر الخبراء المدنيين لأغراض تنمية قدرات وطنية مستدامة. وسيتوخى الاستعراض أيضا الاستفادة من المبادرات الجارية بالفعل فيما بين الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، من خلال عقد مشاورات إقليمية سيسشارك فيها الفريق الاستشاري الرفيع المستوى بنشاط.

٥٠ - وقد قطع الاستعراض شوطا بعيدا من مرحلته الأولى، مستخلصا الدروس مباشرة من البلدان الخارجة من النزاع وعمليات الأمم المتحدة الميدانية ذات الصلة. وحتى في هذه المرحلة المبكرة، أصبح من الواضح بشكل متزايد أن المجتمع الدولي يسعى جاهدا لإجراء تقييم منظم لكل من الاحتياجات المحلية والقدرات المحلية المتوافرة، بما في ذلك القدرة على استيعاب المساعدة، قبل نشر القدرات الدولية. وكثيرا ما يلزم في بعض المجالات الحرجة زيادة القدرة الوطنية ذات الخبرة الدولية، ولكن ينبغي أن يقترن ذلك بتنمية القدرات وأن يخضع لجدول زمني واضح واستراتيجية واضحة للخروج.

٥١ - وتركز النتائج الأولية على التغييرات التي ينبغي إدخالها في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالثغرات المسجلة في القدرات، وتنمية القدرات، والتحديات التي يطرحها نظام إدارة الموارد البشرية بالأمم المتحدة في تلبية الاحتياجات الفريدة التي تنشأ في الفترة التي تعقب انتهاء النزاع مباشرة. وفي هذا السياق، يجري إدخال تغييرات هامة لإصلاح نظام استقدام واختيار موظفي الأمانة العامة العاملين في البعثات الميدانية. ويشمل ذلك وضع ترتيبات تعاقدية جديدة في إطار مجموعة واحدة من قواعد النظام الإداري للموظفين، وهو ما أتاح دمج الميدان والمقر ضمن أمانة عامة شاملة واحدة. وسيتمكّن هذا النظام الجديد وكيل الأمين العام للدعم الميداني من نقل الموظفين أفقيا بين البعثات الميدانية وبين المقر والبعثات الميدانية، مما سيزيد من سرعة عمليات النشر داخل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني لتلبية جزء من الاحتياجات الناشئة في الفترة التي تعقب انتهاء النزاع مباشرة.

٥٢ - إلا أن حالات ما بعد النزاع كثيرا ما تنشأ في مراكز العمل غير المؤاتية لاصطحاب الأسرة، كما أن الافتقار إلى شروط منسقة للخدمة داخل منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة للموظفين العاملين في مراكز العمل غير المؤاتية لاصطحاب الأسرة، ما فتئ يشكل عقبة رئيسية أمام قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة بسرعة لطلبات الحصول على موظفين

متخصصين في الفترة التي تعقب انتهاء النزاع مباشرة، ومتطلبات التنقل داخل منظومة الأمم المتحدة على نطاق أوسع. وقد زاد من تفاقم الوضع صعوبة البيئات الأمنية التي تؤثر تأثيراً سلبياً في قدرة الأمم المتحدة على مواصلة العمليات في البلدان التي هي في أمس الحاجة لنا. ولذا، تعكف لجنة الخدمة المدنية الدولية حالياً على استعراض شروط الخدمة في مراكز العمل غير المؤاتية لاصطحاب الأسر على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها. فكفالة استقدام الموظفين واستبقائهم في هذه الحالات أمر ذو أولوية قصوى. وفي هذا السياق، من المهم للغاية أيضاً كفالة عدم تدهور شروط الخدمة المطبقة على الموظفين العاملين في مراكز العمل غير المؤاتية لاصطحاب الأسرة. وعلى هذا الأساس، أطلب من الجمعية العامة أن تتخذ في دورتها الخامسة والستين الإجراءات اللازمة لمعالجة شروط الخدمة في مراكز العمل غير المؤاتية لاصطحاب الأسرة داخل النظام الموحد للأمم المتحدة.

٥٣ - وثمة تحد آخر ينشأ في الفترة التي تعقب انتهاء النزاع مباشرة يتمثل في تأمين الخبرات العالية التخصص على أساس قصير الأجل. ولتحقيق ذلك، تحتاج المنظمة إلى أن يكون لديها خيار الشراكة مع الآخرين، والقدرات اللازمة للتواصل المعزز والمستهدف، وطرائق مرنة للتمويل والتعاقد. وبالتالي، يتناول استعراض القدرات المدنية أيضاً دراسة كيفية الاستفادة من المبادرات الجارية بين الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية. وفي هذا الصدد، سيبحث الاستعراض أيضاً نماذج الاستقدام والنشر داخل أسرة الأمم المتحدة على نطاق أوسع، وبخاصة تلك التي تستخدمها الوكالات الإنسانية لتعزيز القدرة على الاستجابة الأولية في أعقاب الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الإنسانية المعقدة.

٥٤ - وفي تقريرتي السابق، أشرت إلى قيمة القدرات الدائمة بوصفها مورداً فورياً لموظفي الأمم المتحدة ذوي الخبرة المتاحين للنشر من أجل تلبية الاحتياجات التشغيلية العاجلة. ويسرني أن أشير إلى أن الدول الأعضاء قد أيدت توصيتي بالاستفادة من التجربة الناجحة لقدرة الشرطة الدائمة من خلال ضمان نشر القدرات في مجال العدالة والإصلاحات بسرعة مماثلة، من أجل ضمان اتباع نهج شامل لتعزيز سيادة القانون في الحالات التي تعقب انتهاء النزاع مباشرة. فتعزيز القدرات الدائمة في مجالات رئيسية من هذا القبيل سيشكل جزءاً هاماً من استعراضي العام.

٥٥ - وأخيراً، سينظر الاستعراض أيضاً في دور برنامج متطوعي الأمم المتحدة، الذي يسهم إسهاماً كبيراً في القدرات المدنية لبناء السلام. فخلال العام الماضي، عمل في البلدان الخارجة من النزاع ٦٠ في المائة من متطوعي البرنامج، وعددهم ٨ ٠٠٠ متطوعاً. ويمثل متطوعو الأمم المتحدة نحو ٢٠ في المائة من موظفي الشؤون المدنية في بعثات حفظ السلام.

وقد حدد البرنامج مسألتي بناء السلام والإنعاش المبكر بوصفهما من أولويات الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، ويعتزم توسيع قائمة متطوعيه في المجالات الرئيسية لبناء السلام.

ثامنا - التعاون مع البنك الدولي

٥٦ - في تقريره الأخير، أكدت مجدداً أن البنك الدولي يمثل شريكا استراتيجيا حيويا للأمم المتحدة في الفترات الأولى التي تعقب انتهاء النزاع. والتزمت بتوطيد العلاقة معه وكفالة تفعيلها من أجل النهوض بنواحي القوة لدى كل منا. وبناء على اتفاق الشراكة الإطاري المبرم بيننا في عام ٢٠٠٨، دعوت إلى إنشاء آلية للتشاور المنتظم على مستوى المقر بشأن بلدان تحظى باهتمام مشترك وتمر بأزمات أو تحتاز مرحلة ما بعد الأزمات، وذلك بهدف تحسين تنسيقنا الاستراتيجي وتأثيرنا الجماعي.

٥٧ - ومنذ ذلك الحين، حققنا تقدما صوب توثيق التعاون المؤسسي على مستوى المقر. وتسعى الأمم المتحدة والبنك الدولي إلى بدء حوار قطري محدد بين كبار المسؤولين في المقر وفي الميدان بشأن سبل الاستجابة للقضايا الناشئة أو لشواغل من قبيل انتخابات مقبلة أو احتمال تصاعد التوترات أو تفاقم الصدمات الاقتصادية. وسيجري الحوار على أساس تحريبي في سياق بلد واحد بهدف تطبيقه لاحقا في بلدان أخرى. وتتزايد وتيرة الدعوات الموجهة إلى مسؤولي البنك الدولي لحضور مناقشات السياسات الاستراتيجية الرفيعة المستوى التي تعقدها الأمم المتحدة، بما في ذلك اجتماعات لجنة السياسات التي أنشأها. ويتلقى كبار مسؤولي الأمم المتحدة إفادات منتظمة بشأن المبادرات الرئيسية للبنك الدولي، بما في ذلك إعداد التقرير المعنون: النزاعات والأمن والتنمية، تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠١١. وتشمل الأنشطة المشتركة تنظيم ورشة عمل لتنمية القدرات في حزيران/يونيه من هذا العام، وذلك كجزء من مبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي لبناء مقومات الدولة.

٥٨ - ومن المنظور التشغيلي، نقوم الآن بوضع اللمسات الأخيرة على برنامج لتعزيز فهم المؤسسات لأهمية وطرائق العمل المشترك، وتعزيز تعاوننا على المستوى القطري وجعله أكثر اتساما بالطابع المنهجي. وسيشمل ذلك إجراء عمليات مشتركة للتحليل والتقييم ووضع استراتيجيات مشتركة وتدريب الموظفين وتبادلهم على مستوى المقر. وسنركز هذه الجهود في عدة بلدان منها جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا - بيساو وليبيريا. وبالإضافة إلى ذلك، قامت إحدى عشرة وكالة وصندوقا وبرنامجا تابعة للأمم المتحدة بتوقيع مبادئ اتفاق المبادئ الاستثمارية، الذي يسهل عمليات نقل الموارد بين كيانات الأمم المتحدة والبنك الدولي، ويزيد من سهولة إدارة صناديقنا الاستثمارية المتعددة

المانحين. ونحن نعتزم توفير التدريب والدعم المشتركين للعمليات الميدانية في إطار تطبيق الاتفاق. ويعمل البنك الدولي والأمم المتحدة معا لإشراك مصارف التنمية الإقليمية والمنظمات الإقليمية الأخرى والوكالات الإنمائية الثنائية في شراكتنا التنفيذية.

٥٩ - ولعل التحدي الرئيسي الذي يواجه شراكتنا هو كفالة أن يكون التعاون بين مؤسستينا في صلب أساليب عملنا وأن يكون منهجيا، وأن يؤدي هذا التعاون إلى تحسين الأداء على الصعيد القطري. وسيواصل البنك الدولي والأمم المتحدة العمل معا لتحقيق هذه الغاية، وأنا أحث الدول الأعضاء على مساعدتنا من خلال كفالة تقديم توجيهاتها إلى المؤسستين على نحو يتسم بالاتساق ويعزز هذا الهدف الاستراتيجي.

تاسعا - تمويل بناء السلام

٦٠ - إن توفير التمويل في الوقت المناسب، ووفقا للأولويات الوطنية لبناء السلام، أمر أساسي لبناء السلام بنجاح، بيد أنه كثيرا ما يكون غير متاح. ومن ثم كانت توصيتي الواردة في تقريرتي الأخير بإنشاء آليات تمويل تتسم بمزيد من السرعة والمرونة والقدرة على تحمل المخاطر. وأحث الجهات المانحة من جديد على التحلي بالجرأة وروح الابتكار في تطوير هذه الآليات، وعلى مواصلة دعم الإنعاش المبكر والمساعدة الإنسانية في فترات التراجع وما بعد التراجع، على نحو يسهم في بناء الثقة بعملية السلام من خلال تحقيق مكاسب مرئية وملموسة من عملية السلام.

٦١ - ومن المتوقع أن يقوم منتدى المانحين الرئيسي لمناقشة تمويل المراحل الانتقالية، وهو الشبكة الدولية المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولجنة المساعدة الإنمائية المعنية بالتراجع والهشاشة، بتقديم توصيات في نهاية عام ٢٠١٠ لزيادة فعالية التمويل في المراحل الانتقالية. وقد تشمل هذه التوصيات سبل تحسين الجهود لقياس التمويل في المراحل الانتقالية باستخدام مختلف الأدوات والطرائق، وإقامة صلة أوضح بين أدوات التمويل والملكية الوطنية، وتحسين عملية التمويل الجمّع. وتقدم فرقة عمل معنية بتمويل المراحل الانتقالية مشتركة بين مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية إسهاما قويا ومتماسكا باسم الأمم المتحدة في عملية الشبكة الدولية.

٦٢ - وصندوق الأمم المتحدة لبناء السلام هو أحد الصناديق العديدة المتعددة الأطراف التي أنشئت لتجهيز الموارد مسبقا من أجل صرفها بسرعة وبوقت مبكر. ووفقا لما اقترحت في تقريرتي السابق، قام الصندوق بتنقيح اختصاصاته ومبادئه التوجيهية. وأصبح يتألف من مرفقين تمويلين هما مرفق الاستجابة الفورية ومرفق بناء السلام والإنعاش، اللذان يركزان

على أربع مجالات هي: الاستجابة للتهديدات المحدقة بعملية من عمليات السلام أو دعم الحوار السياسي؛ وبناء القدرات الوطنية لحل النزاعات؛ والإنعاش الاقتصادي؛ وإعادة إنشاء الخدمات الأساسية. وهذا الهيكل الجديد والأبسط يمكن الصندوق من إتاحة الأموال على نحو مرن ومبكر في آن من أجل تلبية الاحتياجات الهامة لبناء السلام، ثم إرسال دفعة ثانية محفزة مع بدء حشد موارد أخرى، وبذلك تعزيز الإمكانات المتاحة لقادة الأمم المتحدة في الميدان ودعم توفير استجابة استراتيجية متسقة. وبوجه خاص، ارتفع سقف التمويل للدعم الفوري والعاجل لبناء السلام من مليون دولار للمشروع الواحد إلى ١٠ ملايين دولار لمجموعة من المشاريع في إطار المرفق الجديد للاستجابة الفورية. وقد أتاح هذا المرفق منذ ذلك الوقت التمويل السريع لسد ثغرة واسعة في الموارد اللازمة للانتخابات في جمهورية أفريقيا الوسطى وبوروندي، وأكثر من ثمانية ملايين دولار من أجل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان قبل حلول موعد استفتاء عام ٢٠١١. وتشارك الجهات المانحة بصورة متزايدة في اللجان التوجيهية المشتركة على المستوى القطري، التي فُوضت إليها مسؤولية تحديد واعتماد المشاريع لدعم صندوق بناء السلام. ويكتسي هذا التعاون أهمية حاسمة إذا أريد للتدخل المبكر للصندوق أن ينجح في حفز دعم إضافي من الجهات المانحة.

٦٣ - ونتيجة لهذه التغييرات، زاد حجم مخصصات الصندوق زيادة كبيرة منذ عام ٢٠٠٩، وتحققت إلى حد كبير الأهداف المتمثلة في تسريع الموافقة على مقترحات المشاريع والخطط ذات الأولوية، بما في ذلك الموافقة على مقترحات مرفق الاستجابة الفورية في غضون ثلاثة أسابيع. وقد شرع الصندوق الآن في معالجة مسألة أثارها مجلسه الاستشاري تتمثل في الحاجة إلى قياس النتائج، ومن ثم إثبات أثر تدخلات الصندوق على نحو أوضح.

٦٤ - وكشف استعراض مشترك بين الجهات المانحة لصندوق بناء السلام الحاجة إلى توضيح المزايا النسبية للصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين الموجودة في العالم، وتحسين أوجه التكامل فيما بينها. وتجري مجموعة من الجهات المانحة حاليا دراسة بالتعاون مع مكتب دعم بناء السلام لبحث هذه المسائل. ويجري البنك الدولي دراسة لتجربة البنك بصفته مديرا للصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين، ستبحث أيضا الشراكة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي. أما بالنسبة لآليات التمويل المجمع على المستوى القطري، فثمة استعراض جارٍ، بتكليف من فرقة العمل المشتركة بين مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية من أجل تحديد الكيفية التي يمكن أن تساهم بها هذه الآليات في زيادة فعالية المعونة، بما في ذلك تعزيز الملكية والتنسيق والسرعة والمرونة والمشاركة في تحمل المخاطر، وكذلك سبل كفالة الاتساق بين عدة صناديق مجمعة ومختلفة في بلد واحد، بما في ذلك صناديق المساعدة الإنسانية والتنمية.

٦٥ - ومن المهم تطوير القدرات الوطنية لإدارة المعلومات المتعلقة بالمعونة والتدفقات المالية من أجل بناء السلام المستدام. ويعكف كل من مكتب دعم بناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على استعراض الدروس المستفادة من تنفيذ نظم إدارة المعونة في حالات ما بعد النزاع، وذلك بهدف وضع توجيهات بشأن سبل تحسين الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الأزمة في إدارة تدفقات المعونات الواردة إليها على نحو فعال. وهما الآن بصدد تصميم مقترح لإنشاء مستودع على شبكة الإنترنت لبيانات نظم إدارة معلومات المعونة ذات الصلة ببناء السلام ليكون موردا للجنة بناء السلام ولجتماع بناء السلام على نطاق أوسع.

عاشرا - دور لجنة بناء السلام

٦٦ - أشرت في تقريرتي المقدم في العام الماضي إلى أن لجنة بناء السلام تؤدي دورا حاسما في ريادة وتعزيز برنامج العمل الذي عرضته. وقد أسعدني ما أبدته منذ ذلك الحين من مشاركة نشطة وبناءة. فعلى سبيل المثال، أثار مناقشة عقدتها اللجنة مؤخرا بشأن الاستعراض الدولي للقدرات المدنية وجهات نظر قيمة بشأن الكيفية التي يمكن أن يساعد بها الاستعراض في صوغ نهج أكثر اتساقا لتنمية القدرات الوطنية. وعلاوة على ذلك، ركزت اللجنة بشكل متزايد على تعزيز شراكاتها مع المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك اتخاذ خطوات عملية لإضفاء الطابع المؤسسي على علاقتها مع الاتحاد الأفريقي.

٦٧ - وقد أدى الاستعراض الجاري للترتيبات المنصوص عليها في قرارات تأسيس لجنة بناء السلام الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن إلى توليد زخم سياسي، كما أتاح للدول الأعضاء فرصة للمشاركة بقدر أكبر في التساؤلات المطروحة بشأن مستقبل برنامج الأمم المتحدة لبناء السلام. وإنني على ثقة بأن الدول الأعضاء ستركز في الاستعراض على جعل أثر اللجنة ملموسا بقدر أكبر، وخصوصا على الصعيد القطري. وأعتقد أن إحدى الوسائل الممكنة لتحقيق هذه الغاية تتمثل في زيادة تبني الدول الأعضاء جدول أعمال اللجنة ومشورتها.

حادي عشر - الاستنتاجات

٦٨ - يتضح من التقييم أعلاه أنه لا يزال يتعين عمل الكثير من أجل تنفيذ برنامج العمل الذي وضعته، وبالتالي لدعم الجهود الوطنية لبناء سلام مستدام بصورة أكثر فعالية. وقد شهدنا تحسّنا في مجالات معينة، من قبيل توافر قيادات أكثر قوة ومسؤولية. وشرعنا في المشروع الأساسي المتمثل في تعزيز القدرات المدنية، بما في ذلك بدء الاستعراض الدولي.

ووضعنا أيضا معايير على نطاق منظومة الأمم المتحدة لوضع الاستراتيجيات والتخطيط في مواقع البعثات من شأنها أن تسهم، رهنا باستمرار الجهود، في صوغ نهج أكثر اتساقا لبناء السلام على الصعيد الميداني. لكن هناك مجالات أخرى لا نزال عاجزين فيها عن توفير استجابة فعالة يمكن التنبؤ بها، منها مجالات أساسية لبناء السلام المستدام مثل التعاون الوثيق مع البنك الدولي، والوفاء بالالتزامات على نحو يمكن التنبؤ به ويستند إلى قواعد محددة في مجالات رئيسية من قبيل سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن، ودعم تنمية القدرات الوطنية من خلال نهج عملية محسنة بشكل كبير. وعلينا أن نواصل جهودنا على نطاق منظومة الأمم المتحدة لإجراء التغييرات اللازمة، وكفالة أن تفضي التغييرات في المقرر إلى تعزيز الأداء في الميدان.

٦٩ - ولا يمكن للأمم المتحدة أن تحقق هذه الأهداف بمعزل عن غيرها. فثمة حاجة إلى جهود جماعي أوسع نطاقا، يستند إلى شراكات قوية مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية والشركاء المتعددي الأطراف الآخرين. وتعزيز علاقتنا مع البنك الدولي ووضع رؤية التعاون والتنسيق المعرب عنها في اتفاقنا الإطارى موضع التطبيق على أرض الواقع أمر ذو أهمية خاصة. وهناك حاجة أيضا إلى شراكات قوية مع الجهات الفاعلة الوطنية لتعزيز الإحساس بالمسؤولية الوطنية الحقيقية عن بناء السلام، وهي المسؤولية التي بدونها لا يُرجَّح أن نحقق الاستدامة.

٧٠ - وقد أثر التدهور الاقتصادي العالمي حتما في مدى توافر الموارد المقدمة من المانحين. وزاد أيضا من تفاقم التحديات الاقتصادية التي تواجه البلدان الخارجة من النزاع. ومن ثم، تزداد أهمية الحاجة إلى تمويل متسق ومستدام يقدم في الوقت المناسب لبناء السلام - تمويل يمكن الحصول عليه بسرعة ويتاح طيلة المدة اللازمة لتوطيد السلام، حتى عندما يتعلق الأمر بعملية طويلة وصعبة. وأحث الدول الأعضاء على تقديم التعهدات اللازمة لتحقيق ذلك، بطرق منها تجديد موارد صندوق بناء السلام ابتداء من عام ٢٠١١.

٧١ - وثمة ترابط بين مختلف عناصر برنامج العمل هذا. وفشلنا في تنفيذ التغيير في مجال واحد سيؤثر في إمكانية إحراز تقدم في مجالات أخرى. وبالمثل، فإن تحقيق النجاح في أحد المجالات سيعزز فرص بلوغ أهدافنا بشكل عام. ولعل الأمر الأساسي لهذه العناصر كافة هو اتساق الدعم الذي تقدمه الدول الأعضاء. وأحث الدول الأعضاء على اتخاذ مواقف متسقة بشأن مسائل بناء السلام في مختلف محافل بناء السلام. فعلى سبيل المثال، أي موقف لا يرقى إلى الدعم الكامل لمقترحاتي بشأن إصلاح الموارد البشرية سيحد من قدرة الأمم المتحدة على نشر موظفيها في حالات ما بعد انتهاء النزاعات والأزمات بالسرعة والمرونة اللازميتين.

وكذلك إذا أخفقت الدول الأعضاء في توجيه رسالة واضحة ومتسقة بشأن وضوح الأدوار والمسؤوليات - سواء في مجلس إدارة البنك الدولي أو في الهيئات الفرعية للأمم المتحدة أو غيرها - ستصبح أهدافنا غير واضحة وتوجهنا أضعف. فالأمم المتحدة تستمد قوتها من وحدة أعضائها.

٧٢ - لقد كان برنامج العمل المحدد في تقريرنا للعام الماضي تحدياً جسيماً. وأحرزنا تقدماً جيداً صوب تحقيق أهدافنا في بعض المجالات، ولكن ليس بما فيه الكفاية في مجالات أخرى. وعلينا أن نواصل جهودنا لتنفيذ البرنامج من أجل تحقيق التزامنا بتقديم دعم أكثر فعالية لبناء السلام. وأنا ملتزم شخصياً بقيادة هذا الجهد في إطار الأمم المتحدة. وأهيب بالدول الأعضاء وشركائنا الآخرين وجميع الجهات المعنية ببناء السلام أن تعمل معنا من أجل تحقيق هذه الغاية.
